الاستعراض الدوري الشامل

ليبيا 2025 | ورقة حقائق

Lawyers for Justice in Libya

مركز مدافع لحقوق الإنسان - منظمة إنصاف - ليبية وابني غريب - محامون من أجل العدالة في ليبيا - تحرّى

ما هو الاستعراض الدوري الشامل؟

كل 4-5 سنوات، تراجع الأمم المتحدة سجل حقوق الإنسان في كل بلد

تُوصي الدول بعضها البعض باتخاذ إجراءات بشأن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية

كما تساهم منظمات المجتمع المدني بتقديم تقارير عن أداء البلدان العاملة فيها

أداء ليبيا

شاركت ليبيا في ثلاث دورات كاملة

2010 ..... 2015 2020

التوصيات التي تم قبولها في الدورة الأخيرة

186 من 285

ومع ذلك، فشلت ليبيا واقعياً في إجراء إصلاحات ذات معنى، وتدهورت الأوضاع أكثر في ظل الانقسام السياسي، وضعف المؤسسات القضائية، وترسخ الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

ما الخطوات المقبلة؟

أغسطس 2025

قدمت ليبيا تقريرها الوطني

أبريل 2025

قدمت المنظمات الموقعة أدناه تقييمات تركز على الحيز المدني وحقوق المرأة وحالات الإخفاء القسري والإفلات من العقاب والاستجابة للكوارث

نوفمبر 2025

يستعرض الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل حالة حقوق الإنسان في ليبيا منذ الدورة الأخيرة، ويقيّم التقدم المحرز، ويعرض المخاوف الجديدة استنادا إلى تقارير المجتمع المدني وتقارير الأمم المتحدة والتقرير الوطني لليبيا

ما أهمية هذا الأمر؟

يمثل الاستعراض الدوري الشامل لعام 2025 منعطفاً مفصلياً: فرصة منظمة لليبيا لإعادة الالتزام بإصلاحات حقوق الإنسان، وتصحيح الإخفاقات المنهجية الحرجة، والعودة إلى التعامل مع آليات الرصد الدولية

الاستنتاجات الرئيسية

تدرج هذه الورقة أبرز المخاوف التي توقفت عندها المنظمات الموقعة أدناه في تقييماتها وتوصياتها إلى ليبيا والتي ينبغي أخذها في الاعتبار في هذه المرحلة الحرجة.

الفضاء المدني – تقرير التقدّم: إخفاق

الحقائق الأساسية

تستمر منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان في ليبيا في مواجهة قيود شديدة وانتهاكات ممنهجة، بما في ذلك الاعتقال التعسّفي، والاخفاء القسري، والتعذيب، والتحرّش، والترهيب من قبل الميليشيات والجهات الفاعلة التابعة للدولة.

يقيد القانون رقم 19 لسنة 2001 بشكل كبير عمل منظمات المجتمع المدني. وقد ألغى المرسوم 2023/5803 الصادر عن حكومة الوحدة الوطنية تراخيص جميع المنظمات غير الحكومية التي تأسست من بعد العام 2011. وعلى الرغم من التراجع الجزئي بموجب المرسوم 2023/7 الذي سمح بممارسة المنظمات لأنشطتها بشكلٍ مؤقت إلاّ أنّه يتعين على هذه المنظمات اليوم إعادة التسجيل وفق قانون 2001 القديم والتقييدي.

ساهم الرأي القانوني الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء في شهر آذار/مارس 2023 في تعريض المجتمع المدني للخطر من خلال اعتبار المنظمات غير المسجلة بموجب القانون 2001/19 غير قانونية. كما يلجأ جهاز الأمن الداخلي وهيئة الرقابة الإدارية إلى هذه الأحكام من أجل تجريم العمل الناشط المستقلّ.

يُستخدم القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية من قبل السلطات لتجريم أشكال التعبير الإلكتروني التي تنتقد الدولة، وتقييد النشاط الرقمي، وملاحقة الناشطين بتهم غامضة تتعلق بالإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

تقوم أجهزة الأمن بشكل متكرر بمداهمات لمكاتب منظمات المجتمع المدني، ومصادرة المواد الحساسة، واستخدام حملات التشهير من أجل ترهيب الناشطين، ما يدفع العديد منهم إلى مغادرة ليبيا، أو ممارسة الرقابة الذاتية، أو التوقف عن العمل تماماً.

التوصيات إلى ليبيا

1. إلغاء جميع القوانين التي تجرم حرية التعبير، والتجمعات السلمية، بما في ذلك القانون رقم 19 لسنة 2001 والقانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية. سن تشريعات تضمن استقلالية منظمات المجتمع المدني، وإلغاء الموافقة الإلزامية على التمويل والتعاون الدولي، وحماية حرية التجمعات.
2. إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على منظمات المجتمع المدني تتمتع بولاية قانونية واضحة، واستقلالية تشغيلية، وميزانية مستقلة. ويجب أن تكون هذه الهيئة متوافقة مع المبادئ التي وضعها المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
3. التوقف فوراً عن ممارسات التحرّش، والاعتقال التعسفي، والاخفاء القسري، والتعذيب بحق منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.
4. ضمان المساءلة وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات السابقة من خلال إجراءات قضائية شفافة ومستقلة.
5. توفير بيئة داعمة لعمل منظمات المجتمع المدني، تمكّنها من مزاولة نشاطها بأمان واستقلالية، بعيداً عن التدخّل أو الترهيب غير المبرر.

حقوق المرأة – تقرير التقدّم: إخفاق

الحقائق الأساسية

لا تزال النساء الليبيات يواجهن حواجز قانونية ومجتمعية كبيرة تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تتعرّض الناشطات للتحرّش والتهديد والتهميش، مما يقيّد بشدة مشاركتهن في الحياة العامة. وقد تصاعدت حملات العنف الإلكتروني منذ العام 2020، كما يدلّ على ذلك اغتيال الناشطة حنان البرعصي.

في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أعلنت السلطات فرض الحجاب الإلزامي للفتيات ابتداءً من سن التاسعة، وفرض الفصل بين الجنسين، كما فرضت قيوداً على التفاعل بين الرجال والنساء. وكان من المقرر تنفيذ هذه الإجراءات من خلال قوة "شرطة الأخلاق" التي أُنشئت حديثاً، وهي قوة مكلفة بمراقبة وضبط السلوك العام والملابس والأعراف الاجتماعية، مع استهداف خاص للنساء والفتيات.

تميّز قوانين الجنسية الليبية ضد النساء، حيث تمنعهن من منح الجنسية لأبنائهن عندما يكنّ متزوجات من رجالٍ غير ليبيين.

التوصيات إلى ليبيا

1. توفير بيئة آمنة خالية من أي عمليات انتقامية ضدّ المرأة.
2. الاعتماد والتنفيذ الكامل لمشروع القانون المقترح بشأن مكافحة العنف ضد المرأة الذي أعدّ في العام 2021 إثر مشاورات مع المجتمع المدني الليبي وخبراء قانونيين. يجرّم المشروع جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الجرائم بدافع "الشرف"، والعنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي.
3. إقرار قانون شامل يتعلّق تحديداً بمكافحة العنف الإلكتروني ضد المرأة، مع ضمان آليات واضحة للإبلاغ عن الحوادث، وتوفير حماية قانونية فعّالة، وتطبيق إجراءات المساءلة بحق الجناة.
4. التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1325 لضمان مشاركة النساء في عمليات بناء السلام والأمن.
5. تنفيذ وتطبيق القوانين الانتخابية التي تضمن تمثيلاً نسائياً لا يقل عن 30% في جميع الهيئات التشريعية والتنفيذية، بما يتماشى مع المعايير الدولية والالتزامات السابقة.
6. إلغاء السياسات التي تقيّد حرية تنقل المرأة مثل اشتراط إذن وليّها للسفر.
7. إصلاح القوانين التمييزية المتعلقة بالجنسية، مثل القانون رقم 24 لسنة 2010 بشأن الجنسية، بما يتيح للنساء الليبيات المتزوجات من غير ليبيين منح الجنسية لأبنائهن على قدم المساواة مع الرجال.

حالات الاخفاء القسري – تقرير التقدّم: إخفاق

الحقائق الأساسية

تلجأ السلطات الليبية والميليشيات التابعة لها بشكل منهجي إلى الإخفاء القسري كوسيلة لإسكات المعارضين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين والأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم منتقدون للحكومة.

غالباً ما يُحتجز الضحايا من دون تمكينهم من الحصول على تمثيل قانوني أو التواصل مع أسرهم.

أثناء الاحتجاز التعسفي، يتعرض الضحايا عادةً للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية كما يتمّ إعدامهم خارج نطاق القضاء.

ما زال عدد حالات الاخفاء القسري مرتفعاً، في ظلّ غياب الإجراءات الحكومية الكافية لمنع هذه الأفعال أو مقاضاة مرتكبيها.

التوصيات إلى ليبيا

1. الإفراج الفوري عن جميع الأفراد المحتجزين بسبب ممارستهم لحقوقهم، ووضع حدّ لممارسات الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، والكشف عن مصير جميع الأشخاص المخفيين قسراً.
2. ضمان تمكّن جميع المحتجزين من ممارسة حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والتمثيل القانوني والزيارات العائلية.
3. التصديق الكامل على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاخفاء القسري وتنفيذها، وتعديل القوانين الوطنية بما يتوافق معها.
4. تعديل القوانين الوطنية، بما في ذلك أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، التي تساهم في تسهيل الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي.
5. توفير وصول غير مقيّد لهيئات الرقابة والتحقيق الدولية لتمكينها من فحص شامل لحالات الاخفاء القسري والاحتجاز غير القانوني والتجاوزات المرتبطة بهما.

المساءلة في الاستجابة للكوارث – مصدر قلق جديد

الحقائق الأساسية

في العام 2023، شهدت مدينة درنة انهيار سدّين نتيجة إهمال الصيانة بالرغم من التحذيرات المتكرّرة، الأمر الذي تسبب بفيضانات كارثية أودت بحياة أكثر من 4,300 شخص وتشريد عشرات الآلاف، فيما لا يزال نحو 8,000 شخص في عداد المفقودين.

وزّعت السلطات الليبية المساعدات الإنسانية والتعويضات بعد الفيضانات بشكل غير عادل، حيث استُبعد المهاجرون واللاجئون وعديمو الجنسية والنساء الليبيات المتزوجات من أجانب والصحفيون والنشطاء والنازحون بشكل منهجي.

وبعد حملة احتجاجات شعبية مطالبة بالعدالة بعد الكارثة، أقدمت القوات المسلحة العربية الليبية على اعتقال نشطاء وصحفيين ومتظاهرين سلميين بشكلٍ تعسّفي.

في غضون ذلك، ركزت التحقيقات التي أجرتها السلطات القضائية الليبية على المسؤولين من المستويين القيادي الأدنى والمتوسط، وفشلت في محاسبة القيادات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى.

التوصيات إلى ليبيا

1. ضمان الاستجابة للكوارث على نحوٍ عادلٍ وشفاف مع القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الانتماء السياسي أو العِرق أو الجنسية أو النوع الاجتماعي أو وضع الهجرة، وتوفير الدعم المتساوي لكافة المجموعات المتضرّرة.
2. العمل فوراً على إنشاء هيئة لصيانة البنية التحتية الحيوية والإشراف عليها، وتنفيذ خطط فعّالة من أجل الاستعداد والتأهّب لحالات الطوارئ، وضمان شفافية الميزانيات وإجراء تدقيقات منتظمة للتخفيف من مخاطر الكوارث المرتبطة بالمناخ.
3. إجراء تحقيقات نزيهة بشأن كارثة فيضانات درنة، ومحاسبة كبار المسؤولين، وحماية الناجين والشهود من الأعمال الانتقامية، وإنشاء آليات مستقلة تمكّن الضحايا من المطالبة بالتعويضات.